الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/49/274
25 July 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون
البند ٤٩ من جدول الأعمال المؤقت*

تنفيذ قرارات الأمم المتحدة

رسالة مؤرخة ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٤ موجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة

في ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٤، وجهت نيكاراغوا وبلدان أخرى رسالة الى سعادتكم (A/49/144)، حيث طلبت اليكم إدراج بند في جدول أعمال الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة بشأن ما يسمى "استعراض الحالة الاستثنائية لجمهورية الصين في تايوان في السياق الدولي، على أساس مبدأ العالمية ووفقا للنموذج الموضوع للتمثيل المتوازي للبلدان المقسمة لدى الأمم المتحدة". وبناء على تعليمات من حكومتي أعرض بهذه الوثيقة بشكل رسمي موقفنا على النحو التالي.

١ - إن حكومة وشعب الصين يعربان عن بالغ غضبهما بشأن الطلب المسمى "تمثيل تايوان" في الأمم المتحدة، والمقدم من قبل نيكاراغوا وبعض البلدان الأخرى. وهذا العمل لا يمثل مجرد انتهاك خطير لسيادة الصين وتدخل جسيم في شؤونها الداخلية، بل إنه يتعارض أيضا تعارضا واضحا مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك مع القرار ٢٧٥٨ (د - ٢٦) الذي اتخذته الجمعية العامة في دورتها السادسة والعشرين. وميثاق الأمم المتحدة ينص بالتحديد على أن الأمم المتحدة وأعضاءها لا يجوز لهم أن يضطلعوا بأي عمل مناهض للسلامة الاقليمية أو الاستقلال السياسي لأي من أعضاء المنظمة أو أي دولة، كما لا يجوز لهم أن يتدخلوا في المسائل التي تدخل بالضرورة في نطاق الولاية المحلية لأي دولة. ومن ثم، فإننا نعارض بكل حزم أي محاولة لإنشاء "صينيين" أو "صين واحدة، وتايوان واحدة" أو "بلد واحد، ومقعدين"، سواء داخل الأمم المتحدة أم خارجها، من قبل أي بلد أو منظمة دولية أو فرد ما تحت أية ذريعة وبأي شكل.

٢ - وتايوان تابعة للصين منذ القدم. وهذه حقيقة تاريخية لا يمكن لأي كائن أن يغير منها. وسيادة الصين على تايوان قد تأكدت من جديد في كل من إعلان القاهرة في عام ١٩٤٣ وتصريح بوتسدام في عام ١٩٤٥. ومنذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية، قامت ١٤٩ بلدا، واحدا تلو الآخر، بإنشاء علاقات

* A/49/150.

250794 250794 94-30036

دبلوماسية مع الصين، وكلها تسلم بوجود صين واحدة وبأن حكومة جمهورية الصين الشعبية هي الحكومة الشرعية الوحيدة للصين وبأن تايوان ليست إلا جزءا من الصين. وحتى سلطات تايوان قد أعربت عن موقفها الحازم الذي يؤيد وجود "صين واحدة" ويعارض وجود "صينيين" أو "صين واحدة، وتايوان واحدة" وذلك فيما نشرته مؤخرا من ورقة بيضاء بشأن العلاقات عبر المضيق.

٣ - وقضية تمثيل الصين في الأمم المتحدة قد حسمت بشكل نهائي منذ وقت طويل، على الصعد السياسية والقانونية والاجرائية، وذلك منذ اتخاذ الجمعية العامة للقرار ٢٧٥٨ (د - ٢٦) في دورتها السادسة والعشرين بأغلبية ساحقة. وهذا القرار ينص صراحة ودون لبس على أن "ممثلي حكومة جمهورية الصين الشعبية هم وحدهم الممثلون الشرعيون للصين لدى الأمم المتحدة، وأن جمهورية الصين الشعبية هي أحد أعضاء مجلس الأمن الدائمين". واستنادا الى هذا القرار، ردت الى جمهورية الصين الشعبية جميع حقوقها المشروعة في الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ومؤسساتها. ومكتب الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة قد رفض تماما ذلك الطلب غير المعقول المتصل بإدراج المسألة المسماة "تمثيل" تايوان في جدول أعمال الجمعية العامة. وهذا قياس تصميم الغالبية الساحقة من الدول أعضاء الأمم المتحدة على التمسك بحرمة الميثاق وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، كما أنه يثبت عدم شعبية أو جدوى أي محاولة تتعارض مع ارادة غالبية الدول أعضاء الأمم المتحدة. وثمة قلة من البلدان في الوقت الراهن تقوم بإثارة ضجة حول "عودة" تايوان الى الأمم المتحدة، مما يمثل تجاهلا للحقيقة التاريخية القائمة ولقرار الأمم المتحدة ذي الصلة. ومحاولة هذه البلدان آيلة لا محالة للفشل.

٤ - والأمم المتحدة منظمة حكومية دولية تتألف من دول ذات سيادة. والمادة ٤ من ميثاق الأمم المتحدة تنص صراحة على أن الدول ذات السيادة وحدها هي التي تستطيع أن تحصل على عضوية الأمم المتحدة. ومبدأ "عالمية العضوية" لا ينطبق إلا على الدول ذات السيادة. وتايوان لا يجوز لها بأي حال أن تصبح عضوا في الأمم المتحدة، باعتبارها مقاطعة من مقاطعات الصين، ومن ثم، فإن مبدأ "عالمية العضوية" لا يسري في هذه الحالة. أما فيما يتعلق بعضوية تايوان في المنظمات الاقتصادية الاقليمية، مثل مصرف التنمية الآسيوي ومنظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، فإن هذا ترتيب خاص من إعداد جمهورية الصين الشعبية والمنظمات ذات الصلة عن طريق اتفاق أو تفاهم بينها يستند الى مبدأ وجود صين واحدة، وذلك في إطار أسلوب يحظى بقبول وموافقة الحكومة الصينية، مما يجعل من الواضح أن جمهورية الصين الشعبية تشارك في هذه المنظمات باعتبارها دولة ذات سيادة، في حين أن تايوان تشارك باعتبارها إقليما اقتصاديا من أقاليم الصين. ومن الجدير بالذكر أيضا أن مسألة تايوان، وهي مسألة صينية داخلية، لا تماثل إطلاقا حالتي ألمانيا وكوريا، فهاتان حالتان قد تأتيتا بفعل اتفاقات دولية في نهاية الحرب العالمية الثانية. ومن ثم، فإنه لا يجوز مساواة مسألة تايوان بوضع ألمانيا وكوريا. وفي إطار التجاهل التام للوقائع التاريخية والحقيقية الموضوعية، يلاحظ أن المذكرة الواردة في المرفق الأول للوثيقة A/49/144 تشوه من مقاصد ومبادئ الميثاق، كما أنها تحاول تبرير دخول تايوان في الأمم المتحدة من خلال إساءة استخدام "مبدأ العالمية" و "نموذج التمثيل الموازي للبلدان المقسمة". وهذا خلو بالمرة من أي أساس قانوني، كما أنه أمر متكلف ومصطنع، ومن ثم، فإنه لا يمكن العمل به.

٥ - وصون الوحدة الوطنية والسيادة الاقليمية يمثل حقا مقدسا لدى كل دولة ذات سيادة، كما أنه يمثل مبدأ أساسيا من مبادئ القانون الدولي. ومسألة تايوان مسألة داخلية بحتة بالنسة للصين، ولا يجوز لأي بلد أن يتدخل فيها. وتحقيق الوحدة الوطنية من جديد يشكل مصلحة أساسية للشعب الصيني بأكمله. وعبر السنوات، يلاحظ أن حكومة الصين وشعبها قد بذلا جهودا لا تعرف الكلل، وأحرزا تقدما إيجابيا في سبيل بلوغ هذا الهدف. والمبدأ الأساسي للحكومة الصينية بشأن تسوية مسألة تايوان هو "إعادة التوحيد بأسلوب سلمي" و "بلد واحد، ونظامان". وهذا المبدأ يراعي مراعاة تامة الظروف الفعلية السائدة في تايوان والمصالح الحقيقية للمواطنين في تايوان، كما أنه يحظى بتأييد الشعب الصيني بأكمله الذي يناهز تعداده ١,٢ بليون نسمة، بما في ذلك إخوته المقيمون بتايوان. وإعادة توحيد الصين اتجاه من اتجاهات التاريخ لا يمكن رده بأي حال. وفي إطار عدم مراعاة المصالح الشاملة للأمة الصينية، يلاحظ أن سلطات تايوان قد استمرت في الاضطلاع على الساحة الدولية بـ "دبلوماسية شراء التأييد"، التي ترمي الى تحقيق "اعتراف مزودج" أو إيجاد "صينيين"، وذلك في محاولة منها لـ "العودة للأمم المتحدة". وحكومة الصين وشعبها يشعران بقلق بالغ إزاء هذه التطورات، ولن يتغاضيا إطلاقاعن أي محاولة لتقسيم الوطن الأم أو لإعاقة وتقويض هدف إعادة توحيد الصين.

٦ - واقتراح نيكاراغوا والبلدان الأخرى ليس مجرد قضية إجرائية. ومقصده الحقيقي هو تقسيم الصين وإعادة تقويض توحيدها. وهذا واضح للجميع. والحكومة الصينية تحث البلدان المعنية بشدة على تقويم تصرفها الخاطئ. وحكومة الصين وشعبها على ثقة من قدرتهما على الاستناد الى تفهم وتأييد الأمم المتحدة الى جانب حكومات وشعوب كافة البلدان فيما يسعيان اليه من تحقيق ذلك الهدف العادل المتمثل في صون سيادة الصين وسلامتها الاقليمية.

وسأغدو ممتنا لو تكرمتم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٤٩ من جدول الأعمال المؤقت.

(توقيع) لي جاو تشينغ
السفير فوق العادة والمفوض
والممثل الدائم لجمهورية الصين الشعبية
لدى الأمم المتحدة

- - - - -